Vienb (Klm) 433-441

21 MAYIS 1991

* د . حسن حنفي : التراث والتجديد
(١) موقفنا من التراث القديم
من العقيدة إلى الثورة
(١)
المقدمات النظرية

* الطبعة الأولى ، ١٩٨٨
* جميع الحقوق محفوظة .

* الناشر

* دار التنوير للطباعة والنشر
الصنوبرة ـ أول نزلة اللبان ـ متفرع عساف .
ص.ب: ١١٣/٦٤٩٩ بيروت ـ لبنان .
هاتف: ٨٠٦٣٥٩ تلكس: Tanwir 20942

* المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر .
طلعة النويري ـ شارع العريسي ـ ملك فقيه
ص.ب: ١٣/٥٨٨١ بيروت ـ لبنان .
4006 ـ الدار البيضاء ـ المغرب

لوجودها . والوجود نفسه عملية ايجاد لماهيته واظهار لمكمونه وبالتالي يمكن تجاوز الطرفين المتقابلين والحلين المتعارضين بل والحلول الوسط بالرجوع الى تجربة الوجود الانساني الحية السابقة على القسمة . ليست مذاهب القدماء اذن متعارضة متضاربة متناقضة بل تصف مراحل مختلفة لعملية التحقق ، وحالات وجدانية متباينة لهذه العملية كما يقول الصوفية . فلا يوجد خطأ مذهب وصحة آخر . كل مذهب يصف مرحلة تحقق وحالتها الوجدانية . وبالتالي لا يمكن اثبات الصواب والخطأ النظريين في المذاهب القديمة بحجج صورية منطقية جدلية بل بتحديد لحظتها في التجارب الشعورية(١١٩) .

جـ ـ هل الماهيات مجعولة يحتاج بعضها البعض ؟ واحساساً من القدماء بهذه العملية طرحوا سؤالين : الأول هل الماهيات مجعولة ؟ والثاني هل تحتاج الماهيات أو أجزاء الماهيات بعضها الى البعض الآخر ؟ والسؤال الأول يقوم على افتراض الجعل أي النشأة والخلق والتحقق والجهد والفاعلية . و « الجعولية » تعني عند القدماء الاحتياج الى الفاعل والى الغير . والمذاهب القديمة ثلاثة . الأول الماهيات غير مجعولة مطلقاً كرد فعل على النشأة والمجعولية حرصاً على المثال واستقلاله كامكانية خالصة وكهدف أسمى وكغاية قصوى ، وهو المذهب الذي يعطي الأولوية للتأمل على الفعل ، وللنظر على العمل . والثاني الماهيات مجعولة مطلقاً وقد كان الدافع عند القدماء أن « الله » هو خالق كل شيء الوجود والماهية على السواء في حين أن المجعولية هو اكتشاف الماهيات في الشعور أو تحقيقها كإمكانية وكمطلب ومثال . فالماهية طيّعة للفاعلية والتأثير بمعنى صيرورتها من حال الإمكان الى حال التحقق من حال الماهية الى حال الوجود . وهذا هو أيضاً معنى الاحتياج . فالاحتياج من لوازم الوجود . والمذهب الثالث يجعل الماهيات المركبة مجعولة بخلاف الماهيات البسيطة بدافع التوسط بين المذهبين السابقين . ولكن حتى إذا كانت البسيطة مثل البديهيات لا جهد فيها ولا صنعة فإن انكشافها في الشعور أيضاً يجعلها

(١١٩) هذا الحديث كله إنما هو رجوع للآية ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها . وأشفقن منها وحملها الانسان ، إنه كان ظلوماً جهولا ﴾ (٣٣ : ٧٢) .

(١) موقفنا من التراث القديم

التراث والتجديد

من العقيدة إلى الثورة

(١)

المقدّمات النظريّة

...iy · Diyanet ...kü
...pe'ler
11259 1
297.4
HAN m

د حسن حنفي

التنوير

معطاة منها . ففيها قدر من المجعولية وان كان أقل من الماهيات المركبة(١٢٠) .

أماالسؤال الثاني عن حاجة الماهيات أو أجزائها بعضها البعض الآخر فإنما هو ناتج عن المجعولية وكأنها المذهب السائد بين نفي الحكماء والمعتزلة واثبات الاشعرية . ولكن دوافع المجعولية والاحتياج في علم الأشعرية تقوم على استبعاد الدور وعلى ضرورة الانتهاء الى حاجة من غير محتاج فتكون العلاقة بين الماهيات علاقة علة بمعلول ، وكامل بناقص ، وإستقلال وتبعية ، مما يخفي في ثناياه علاقة الفكر الديني بين الأعلى والأدنى أو بين « الله » والعالم حتى ولو تمت صياغتها على نحو منطقي بالكليات الخمس ، حاجة الفصل الى الجنس وعدم حاجة الجنس الى الفصل ، واستحالة أن يكون الجنس جنساً للفصل ، واستحالة تعدد الفصل القريب ، واستحالة أن يقوم فصل الا بنوع واحد أو جنس واحد . وفي حقيقة الأمر تنشأ هذه العلاقة من الموقف الانساني ومن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة التي يسودها الأعلى والأدنى ، الرئيس والمرؤوس ، الحاكم والمحكوم(١٢١) .

٣ ـ الوجوب والامكان والاستحالة : والقسمة هنا ثلاثية صريحة ، الوجوب والامكان والاستحالة فقد كان الوجود والعدم قسمة ثنائية صريحة وثلاثية مقنعة نظراً لتوسط الحال . وكانت الماهية مفهوماً واحداً صريحاً وقسمة ثنائية مقنعة فقد كانت طرفاً في ثنائية الوجود والماهية . والبنية الثلاثية واحدة . فإذا كان الحال هو الانتقال من الوجود الى العدم أو من العدم إلى الوجود فإن الامكان هو الانتقال من الوجوب إلى الاستحالة أو من الاستحالة الى الوجوب . فالوجوب في مقابل الاستحالة والامكان وسط . وكثيراً ما توصف باسم الفعل الوجوب والامكان والاستحالة أو باسم الفاعل الواجب والممكن والمستحيل . والاختيار الأول أكثر تجريداً وصورية من الثاني لأنه يضم مناطق عامة ولا يشير إلى موجودات بعينها . كما

(١٢٠) المذهب الأول لجمهور الفلاسفة والمعتزلة والثاني عند الأشاعرة . وهذا مثل ثان على أن انتسابنا إلى المعتزلة ليس تحيزاً مسبقاً . المواقف ص ٦٢ ـ ٦٣ ؛ طوالع الأنوار ص ٤٩ ؛ المقاصد ص ٢٠٧ ـ ٢١٣ ؛ شرح المقاصد ص ٢١٠ .
(١٢١) المواقف ص ٦٤ ـ ٦٥ .

"مَنْ يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا"

المباحث المشرقية

في علم الإلهيات والطبيعيات

للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي
المتوفى سنة ٦٠٦هـ

تحقيق وتعليق
محمد المعتصم بالله البغدادي

Türk... kfl
...20
2779
Tasn.I

المجلد الأول

الناشر
دار الكتاب العربي

21029
Vatik (KNM), 206-226

الباب الرابع
في الوجوب والإمكان والامتناع
وفيه اثنا عشر فصلا

الفصل الأول في تعريف الواجب والممكن والممتنع

أعلم أنه لا يمكننا تعريف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة إلا ببيانات دورية[1] لأنا إذا حاولنا تعريف الواحد منها لم نجد شيئاً نعرفه به إلا بسلب

(١) يعرف ابن سينا: الواجب الوجود بأنه «هو الموجود الذي متى فُرض غير موجود عرض منه محال، وإن الممكن الوجود وهو الذي متى فُرض غير موجود أو موجوداً لم يعرض منه محال» ٢٦١. أما الفرق بين الواجب والممتنع فذاك أن الواجب الوجود ضروري في الوجود، والمستحيل أو الممتنع ضروري في العدم. (ص ٥٦- ٥٩) ويعرف الرازي الممكن في «المحصَّل» بما يقارب تعريف ابن سينا فيقول: الممكن لذاته هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه من حيث هو محال» (ص ١٠١) أما واجب الوجود أو «واجب الثبوت لذاته وهو الله تعالى» (ص ٩٣ من المرجع السابق).
وقد جرى علماء العقائد أو أصول الدين والمناطقة المسلمين على هذا التقسيم، الثلاثي حتى أيامنا الحاضرة.
فالغزالي في «معيار العلم» يخصص فصلاً للقول في انقسام الوجود إلى الممكن والواجب» يتحدث فيه عن الواجب لذاته والواجب لغيره والممكن لذاته والممكن لغيره والممتنع لذاته والممتنع لغيره» (ص ٣٤٣ - ٣٤٧).
ويعرف الجرجاني الواجب لذاته بأنه: هو الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعاً ليس الوجود له من غيره بل من نفس ذاته (ص ٣٢٢). أما الممتنع بالذات فهو ما يقتضي لذاته عدمه (ص ٢٩٦). والممكن بالذات هو ما يقتضي لذاته أن لا يقتضي شيئاً من الوجود والعدم، كالعالم (٢٩٦).
أما الآمدي فيعرف الواجب بأنه عبارة عما يلزم من فرض عدمه المحال، والممكن بأنه عبارة=

الآخرين عنه، مثل أن نقول الممكن هو الذي لا يكون ضرورياً، والضروري هو الذي لا يمكن عدمه أو الذي لا يمكن وجوده. وإذا لم نجد شيئاً في تعريف كل واحد منها إلا سلب الآخرين عنه صار التعريف دَوْرياً وبقي ها هنا شيء وهو أن كل ما كان من هذه الثلاثة أقرب إلى طبيعة الوجود كان أعرف عند العقل ولما كان الوجوب أقرب إليه لا جرم كان أعرف عند العقل فلهذا يكون تعريف الإمكان والامتناع بالوجوب أولى من العكس وأما تفصيل القول في معاني الممكن وفي أقسام الواجب فذلك مما قد ذكرناه في المنطق[1] فلا نعيده ثانياً فلنذكر ها هنا نمطاً آخر من الكلام لائقاً بهذا الموضع.

الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والإمكان

أعلم أن الممكن له أمران: أحدهما أنه ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم. وثانيهما أن له حاجة في الوجود والعدم إلى الغير وحاجته إلى الغير معلولة لكونه في ذاته غير مقتضٍ للوجود ولا للعدم. وبين هذين الاعتبارين فرق من وجهين: الأول هو أنا إذا حكمنا على شيء بأنه في وجوده محتاج إلى الغير طلب العقل لذلك علة فإذا أسندنا ذلك إلى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم قنع العقل بذلك ولولا أن عدم اقتضائه للوجود والعدم مغائر لتعلقه بالغير لما صح هذا النوع من التعليل. الثاني أن كونه في ذاته غير مقتضٍ للوجود ولا للعدم هذا باعتبار حاله من حيث هو مغاير مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه. وأما تعلقه بالغير وتوقفه عليه فذلك اعتبار حاله مع الغير ومن المعلوم أن اعتبار حال الشيء من حيث هُو هُو مغائر لاعتبار حاله من حيث أنه مع غيره فظهر الفرق بين هذين الاعتبارين. وإذا

= عن ما لو فُرض موجوداً أو معدوماً لم يلزم عنه لذاته محال. والممتنع بأنه عبارة عن ما لو فرض موجوداً لزم عنه المحال» (المبين ص ٣٢٧).
وقد جعل المتأخرون من العلماء أقسام الممكنات والممتنعات أو المستحيلات والواجبات ثلاثة: عقلاً وعادة وشرعاً، فتحصل منها تسعة أقسام.

(١) من كتب الرازي في المنطق «الأبحاث البينات في المنطق» - الصغير والكبير - و «مباحث الحدود». و «المنطق الكبير».